اقتصاد

الدينار الليبي يرتفع مع خفض ضريبة الدولار

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أقدم مجلس النواب الليبي على خطوة جديدة بتخفيض الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي من 27% إلى 20%، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار إلى 5,75 دنانير ليبية بدلاً من 6,10 دنانير. لكن خبراء الاقتصاد يحذرون من أن هذه الخطوة تتطلب مراقبة دقيقة لضمان عدم اضطراب السوق. تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية مصرف ليبيا المركزي لتخفيف الضغط التضخمي وتخفيض تكاليف الاستيراد في ظل التحديات السياسية والاقتصادية المستمرة، وانخفض سعر الدولار في السوق الموازي إلى 6,6 دنانير للدولار من سعر 8,2 دنانير خلال شهر سبتمبر/ أيلول الماضي. ورأى الخبير المصرفي معتز هويدي أن هذا التخفيض سيساهم في خفض تكلفة الواردات، مما سينعكس إيجابياً على أسعار السلع الأساسية. لكنه حذر من أن مراقبة السوق أمر حتمي لتجنب المضاربات التي قد تؤدي إلى تقلبات حادة في سعر الصرف، خاصة بعد حل أزمة مصرف ليبيا المركزي وتكليف محافظ جديد.

وأشار هويدي في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن تخفيض الضريبة بنسبة 7%، على الرغم من كونه خطوة إيجابية، لا يكفي لتحقيق استقرار مالي كامل، خاصة في ظل وجود أحكام قضائية سابقة قضت بإلغاء الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي منذ شهر مارس/ آذار الماضي. وأكد المحلل الاقتصادي محمد الشيباني أن التخفيض الجديد في الضريبة سيساعد المواطنين، خاصة الأسر ذات الدخل المحدود التي عانت من تدهور قيمة الدينار. وأضاف لـ«العربي الجديد» أن هذه الخطوة ستكون أكثر فعالية إذا ما اقترنت بسياسات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على الواردات، خاصة في مجالات الغذاء والأدوية. ورغم الفوائد المتوقعة، حذر بعض الخبراء من أن تخفيض الضريبة قد يزيد الطلب على الدولار في السوق الموازية، مما قد يعيد حالة عدم الاستقرار إلى السوق النقدية.

وأكد أستاذ الاقتصاد بعدد من الجامعات الليبية عادل المقرحي ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمراقبة السوق السوداء وتوجيه السيولة إلى المصارف الرسمية، في ظل العجز الحالي في ميزان المدفوعات الذي بلغ 2,5 مليار دولار حتى نهاية سبتمبر. في وقت سابق، أعلن مصرف ليبيا المركزي أن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت 84 مليار دولار، منها 29 مليار دولار احتياطي حر. كما قدر المصرف احتياجات الاقتصاد الليبي لعام 2024 بنحو 36 مليار دولار، تشمل تمويل الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط ومشروعات التنمية، مع توقع عجز في الإيرادات يصل إلى 11 مليار دولار. ودعا المصرف المركزي إلى وضع رؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، خصوصاً في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز، الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي في ليبيا.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الخميس وصول معدلات إنتاج الخام إلى مليون و217 ألف برميل يومياً، مشيرة إلى أنها تقترب سريعاً من معدلاتها السابقة بهمة أبناء القطاع. وأضافت أن معدلات إنتاج النفط الخام والمكثفات شهدت زيادةً خلال اليومين الماضيين قاربت 85 ألف برميل.

(ارسين ارتورك/ الأناضول)

رسوم إغراق تركية

فرضت تركيا، الجمعة، رسوم مكافحة إغراق على بعض واردات الصلب من الصين وروسيا والهند واليابان، وكانت الرسوم الأعلى على الواردات من الصين. وذكر القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية التركية، أن الرسوم المفروضة ستراوح بين 6,10 % و43,31 % من أسعار التكلفة والتأمين والشحن، في خطوة تهدف إلى مكافحة «المنافسة غير العادلة». ووفقاً للقرار، تراوح الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الصين بين 15 % و43 %، وجاء أيضاً في القرار أن تحقيقاً بشأن واردات الصلب المدرفل على الساخن، طالب بإجرائه منتجون محليون، أظهر أن الإغراق المحتمل للصلب من جانب الصين وروسيا والهند واليابان يهدد بإلحاق ضرر بالإنتاج المحلي.

أخبار

روسيا ترفع رسوم صادرات القمح بأكثر من 40%

قالت وزارة الزراعة الروسية، الجمعة، إن روسيا رفعت الرسوم على تصدير القمح 41% إلى 1872 روبلاً للطن من 1328,3 روبلاً في السابق. ويدخل تغيير الرسوم حيز التنفيذ في 16 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

جهاز قطر للاستثمار يخفض حصته في سينسبري

قرر جهاز قطر للاستثمار، أكبر مساهم في سينسبري، بيع أسهم بقيمة 306 ملايين جنيه إسترليني (399 مليون دولار) في مجموعة متاجر السوبر ماركت البريطانية، وفقا لإفصاحات تنظيمية. وتراجع سهم سينسبري، التي تمتلك حصة تزيد عن 15% من قطاع البقالة في بريطانيا، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تيسكو، بنحو خمسة بالمائة اليوم الجمعة. وبحسب الإفصاحات التنظيمية، عرض جهاز قطر للاستثمار 109,4 ملايين سهم بسعر 280 بنسا، أي نحو خمسة بالمائة من حصته. وبنك غولدمان ساكس هو مدير الدفاتر الوحيد في البيع. وقبل العرض، كانت حصة جهاز قطر للاستثمار في سينسبري 14,2%، وفقا لبيانات مجموعة بورصات لندن.

اليابان قد تزيد مشترياتها من الغاز الطبيعي

قالت وزارة الصناعة اليابانية إن طوكيو تدرس زيادة مشتريات الغاز الطبيعي المسال إلى 12 شحنة على الأقل سنويا من ثلاث شحنات حاليا لتلبية الاحتياجات الطارئة، وتحسبا لأي صدمات مفاجئة تتعلق بالإمدادات.
وتتضمن خطة زيادة الاحتياطي عمليات شراء إضافية لما لا يقل عن 0,84 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا ارتفاعا من 0,21 مليون طن حاليا. وتعمل اليابان، ثاني أكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد الصين، على توسيع دورها في تداول الغاز الطبيعي المسال في وقت يتراجع الطلب المحلي عليه بشكل عام. لكن في إطار خطتها لتعزيز أمن الطاقة، تبيع اليابان بعض الشحنات التي لا حاجة لها محليا خلال فترات ضعف الطلب.

صندوق النقد الدولي يتحفظ على اقتصاد الأردن

أبدى صندوق النقد الدولي تفاؤلاً متحفظاً تجاه أداء الاقتصاد الأردني وسط التطورات الاستثنائية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفق بيان صادر عنه الجمعة، أعلن فيه توصل بعثته مع الحكومة الأردنية إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة الثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد، حيث تم الوفاء بكافة الالتزامات المتعلقة بالمراجعة الثانية، بما يعكس التزام السلطات بسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والتقدم المستمر في الإصلاحات.

تونس تلغي قيود التداول بالمبالغ فوق 1600 دولار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أعلنت سلطات تونس رفع القيود عن مسك المبالغ النقدية التي تساوي أو تفوق الخمسة آلاف دينار، أي ما يعادل 1600 دولار، وذلك عقب نحو 10 سنوات من تطبيق قانون يجرّم مسك مبالغ نقدية دون إثبات مصدرها في بند من قانون الموازنة لعام 2014. وخلال السنوات الماضية شكا صغار التجار والمزارعين الذين يتداولون المبالغ النقدية في معاملاتهم من تعرّضهم إلى تضييقات أدت إلى حجز الأموال التي يستعملونها في نشاطاتهم التجارية أو الفلاحية. وأثار رفع القيود القانونية عن تداول المبالغ النقدية جدلاً حول تأثيراته على ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة، والمزيد من تهريب الأموال من المصارف.

وسجّل التداول النقدي في تونس قفزات جديدة، بعد ارتفاع حجم الأموال المتداولة إلى مستوى قياسي بنحو 22,4 مليار دينار (7,2 مليارات دولار) بنهاية يونيو/حزيران الماضي، وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد، وفق أحد البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي. وأظهرت البيانات التي نشرها المركزي التونسي أن حجم الكتلة النقدية المتداولة زاد بما قيمته مليارا دينار (حوالي 640 مليون دولار) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث كانت عند مستوى 20,4 مليار دينار. وتشكّل الأوراق والمسكوكات النقدية 43% من إجمالي الكتلة النقدية، ما يعكس حجم توسع السوق الموازية التي تعتمد بشكل أساسي على «الكاش».

ويقول الخبير الاقتصادي، رضا الشكندالي، إن قرار إلغاء تجريم التداول النقدي للمبالغ التي تفوق 5 آلاف دينار له مزايا، منها مراعاة الجانب الاجتماعي لصغار المتعاملين الاقتصاديين الذين تضرروا من حجز أموالهم خلال السنوات الماضية، أثناء ممارسة أنشطتهم التجارية أو الزراعية. ويؤكد الشكندالي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن محاصرة الكتلة النقدية خارج المصارف تتطلب إدماجاً مالياً واسعاً للتونسيين، والتقليص من الاقتصاد الموازي الذي يسيطر على أكثر من 40% من اقتصاد البلاد.

وأشار في سياق متصل إلى أن أكثر من 30% من التونسيين ليس لديهم حسابات بنكية، ويعتمدون في تعاملاتهم على التداول النقدي، وهو ما يفسّر تعاظم كتلة «الكاش». ورجّح أن يساعد القرار في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية والحرفية في صفوف صغار الفاعلين الاقتصاديين.

موشرات

دعم اللاجئين السوريين

الأردن يحذر من أثر التراجع الدولي الملحوظ

يواجه اللاجئون السوريون في الأردن تراجع الدعم الدولي، ما يؤثر سلباً على الخدمات والمساعدات التي يتلقونها، وسط تحذيرات واسعة من قبل السلطات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ما زال الأردن يعاني من انخفاض الدعم الدولي لخطة الاستجابة للأزمة السورية وتلبية متطلبات اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن، والبالغ عددهم 1,3 مليون لاجئ، يقيم معظمهم في مخيمات أقيمت خصيصاً لهم، حوالي 650 ألفاً مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ورغم النداءات والتحذيرات المتكررة التي أطلقها الأردن لحث المجتمع الدولي على توفير التمويل اللازم للخطة، إلا أن الاستجابة ما تزال في الحدود الدنيا، مما يزيد معاناة اللاجئين، وخاصة مع قرب حلول الشتاء، وفقاً لما يقوله مراقبون لـ «العربي الجديد». وتوقعت المفوضية أن ينخفض تمويل الجهات المانحة في عام 2025، وقالت إنها تواصل جهودها لجمع التمويل في وقت لا تستطيع فيه ضمان مستويات ووضع المساعدات.

ويخشى الأردن، الذي يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة تفاقمت في السنوات الأخيرة، من استمرار عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه اللاجئين السوريين، مما يضعه أمام تحديات كبيرة لا يستطيع بموجبها العمل على تغطية الإنفاق، ولو على المجالات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والبنى التحتية وغيرها. ويُقدر التمويل المطلوب لخطة الاستجابة للأزمة السورية للعام الحالي بحوالي مليارَي دولار، وهو الأقل منذ إطلاقها في عام 2015 نتيجة لتراجع الدعم الدولي.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن قالت إنها حصلت على 40% من متطلباتها المالية حتى نهاية سبتمبر/ أيلول للسنة المالية 2024، بارتفاع نسبته 4% مقارنة بنهاية شهر أغسطس/ آب الماضي. وأشارت إلى أنها حصلت على مبلغ 150,8 مليون دولار من إجمالي قيمة المتطلبات البالغة 374,8 مليون دولار لتلك الفترة، وبلغت نسبة العجز 60%.

وقال لاجئون سوريون لـ«العربي الجديد» إنهم يواصلون مساعي الحصول على هجرة إلى بلدان أجنبية بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، نتيجة لتراجع المساعدات وعدم توفر فرص العمل مع صعوبة العودة إلى بلادهم في هذه الفترة. وأضافوا أن بعض الأشخاص يقومون بتسهيل حصولهم على التأشيرات اللازمة للهجرة إلى الولايات المتحدة وبلدان أخرى، لكن ذلك ليس بالسهل ويحتاج وقتاً طويلاً ومتطلبات مالية مرتفعة يصعب تأمينها.

وقال أحدهم إنه يحاول الحصول منذ عامين تقريباً على تأشيرة له ولوالدته التي تقيم معها في الأردن إلى الولايات المتحدة من خلال مخلص معاملات سوري مقابل بدل مالي، ولم يحدث أي شيء لغاية الآن. وقال زياد صمادي، ناشط في مجال رعاية اللاجئين السوريين، لـ«العربي الجديد»، إن أزمات معيشية أكبر تلوح في الأفق خلال الفترة القريبة، نتيجة لتراجع الدعم المقدم للعائلات المحتاجة من اللاجئين وصعوبة الحصول على فرص عمل في السوق الأردني، الذي يعاني أصلاً من ارتفاع نسبة البطالة. وأكد أهمية زيادة الدول والجهات المانحة مساعداتها لمفوضية اللاجئين والدول المستضيفة، حتى تتم تلبية الحد الأدنى من احتياجات الأسر، وبدون ذلك فإن كوارث إنسانية كبيرة ستحل بهم.

وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنه «يستمر دعم 23000 من الأسر اللاجئة الأكثر احتياجاً في القرى والمدن في جميع أنحاء الأردن بمساعدة نقدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث إن معدل ما تحصل عليه كل أسرة يومياً يزيد قليلاً عن أربعة دنانير (5,6 دولارات)». وأشارت إلى أنه رغم أن المبلغ غير كافٍ لتغطية جميع احتياجاتهم الأساسية، فهو بغاية الأهمية للذين لا يستطيعون تغطية نفقاتهم.

وقالت المفوضية إن هناك عائلات لاجئة بحاجة إلى مساعدات نقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتغطية احتياجاتهم الأساسية في الأردن، مثل أسرة سورية تواجه خطر الإخلاء من بيتها لعدم قدرتها على دفع الإيجار في الزرقاء، وزوجان من اليمن غير مسموح لهما بالعمل، ولكنهما بحاجة إلى دفع فاتورة الكهرباء في عمان، وأرملة صومالية تحتاج إلى شراء الأدوية لعائلتها.

وأظهرت الدراسة الجديدة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعام 2024 في الأردن عودة ظهور أزمة إنسانية عميقاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي خلال الأشهر الماضية. وتشير البيانات الجديدة إلى ارتفاع نسبة الفقر بين اللاجئين في المناطق الحضرية والمخيمات من 57 في المائة إلى 67 في المائة على مدى العامين الماضيين، والتي اتسمت أيضاً بالتحديات الاقتصادية للأردنيين الأكثر ضعفاً. وتقدم الدراسة، التي تعرف أيضاً باسم «إطار تقييم الاحتياجات»، تحليلاً مستجدة، والتي قد حذرت منها المفوضية للاجئين، مع انخفاض بنسبة 12 في المائة في دخل السوريين في المجتمعات المحلية خلال العامين الماضيين. كما كشفت الدراسة الجديدة التي أجرتها المفوضية أن 69 في المائة من الأسر اللاجئة في القرى والبلدات يعيشون في ظروف دون المستوى، مع عدم وجود إضاءة طبيعية أو تهوية أو نظام كهربائي آمن أو حماية، أو يعيشون في منزل بسقف تالف أو نافذة مكسورة.

حصلت مفوضية اللاجئين على 151 مليون دولار بنسبة عجز 60%

لاجئون في مخيم الزعتري، الأردن، 30 أبريل 2016 (Getty)

العراق

تشكيك بتصريحات عن تراجع معدل البطالة

بغداد ـ **محمد الباسم**

أعلنت وزارة التخطيط العراقية عن إجراء مسح اقتصادي واجتماعي جديد للأسر العراقية، وأن التوقعات تظهر وجود تراجع بمعدلات البطالة مقارنة بعام 2021 حين بلغت 16,5%. وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي، في تصريح نقلته وكالة الأنباء العراقية (واع)، الخميس، إن «مسح عام 2021 تم تنفيذه في ظل ظروف استثنائية بسبب جائحة كورونا، وتم تنفيذ مسح جديد، وهو المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وستظهر نتائجه قريباً لتقديم صورة دقيقة عن الوضع الراهن».

ومضى يقول إن «التوقعات تدل على إمكانية انخفاض نسب البطالة في العراق، خاصة في ظل المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها حالياً»، مشيراً إلى أن «التعداد العام للسكان الذي سينفذ في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل سيساهم أيضاً في تحديد معدل البطالة بدقة أكبر». إلا أن الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي اعتبر أن «البطالة في العراق تتعاظم ولا تتراجع، بسبب النمو السكاني المتزايد سنوياً بمعدل مليون نسمة، ما يعني أن نحو نصف مليون فرد يدخلون إلى سوق العمل، ما يعني أن هناك حاجة لخلق مساحات عمل غير القطاع الحكومي»، موضحاً لـ«العربي الجديد»، أن «ارتفاع معدلات البطالة تحتاج إلى جهد وطني كبير، حيث وصل معدل البطالة إلى أكثر من 35% بين الشباب في العراق».

فيما قال رئيس حراك «البيت العراقي» محيي الأنصاري إن «النظام الحاكم في العراق بعد عام 2003 عمد إلى مسك السلطة من خلال الاقتصاد الريعي ورشوة المجتمع عبر التوظيف العشوائي غير المنتج في القطاع العام والذي بعد الأسوأ والأكثر ترهلاً عالمياً»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومات المتعاقبة لا تكف عن تضليل الرأي العام العراقي وربط العمل بالتوظيف في المؤسسات الحكومية، حتى أصبح العراق ينفق نحو 80% من ميزانياته على رواتب الموظفين، وهي بالأساس تزداد مع كل أزمة يعانيها النظام السياسي في مشروعيته الداخلية والتي لا يجد سبيلاً لمعالجتها سوى رشوة المجتمع بالوظائف».

وأكمل الأنصاري أن «التصريحات التي تطلق بين الحين والآخر لتفعيل القطاع الخاص والاستثمار لا تعدو كونها فقاعات للاستهلاك الإعلامي المحلي لكون النظام العام عاجزاً عن مواجهة الفساد المستشري في جميع قطاعات المؤسسات الحكومية ويرتد بشكل مباشر على أي خطوة تذهب لمأسسة الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص الذي يصطدم ببيروقراطية الإجراءات وسيطرة اقتصاديات الأحزاب المسلحة وباقي مافيات الفساد على جميع مفاصل الاقتصاد العام والخاص في البلاد».

وصل معدل البطالة إلى أكثر من 35% بين الشباب في العراق

الجزائر

أول مناقصة للنفط والغاز منذ 2014

الجزائر ـ **محمد وانّاس**

أعلنت الوكالة الجزائرية الحكومية لتثمين موارد المحروقات «النفط»، للمرة الأولى منذ عشر سنوات، إطلاق مناقصة الاثنين المقبل، بغرض استقطاب مستثمرين جدد إلى قطاع المحروقات (نفط وغاز)، ستشمل نحو عشر كتل (رقع جغرافية) بعضها به اكتشافات نفطية وغازية، تزامناً مع انطلاق أكبر معرض بشمال أفريقيا وحوض المتوسط للطاقة والبهيدروجين بمدينة وهران الساحلية غربي البلاد المعروف بـ «نابيك NAPEC-2024». وأجلت هذه المناقصة أكثر من مرة اعتباراً من 2020 بسبب انتشار جائحة كوفيد-19.

وقال مصدر رفيع في وزارة الطاقة الجزائرية لـ «العربي الجديد» إن نحو عشر مناطق ستكون معنية بهذه المناقصة الكبرى، بعضها عبارة عن اكتشافات قابلة للتطوير مباشرة، وبعضها يحتاج إلى عمليات بحث واستكشاف معمقة باعتبارها تتوفر على مؤشرات أولية بوجود كميات من النفط والغاز قابلة للتطوير ومجدية من الناحية الاقتصادية. وتعتبر هذه المناقصة الأولى من نوعها في الجزائر منذ العام 2014، كما لم تجلب إعلانات سابقة اهتماماً دولياً وضُنّفت بـ «غير المجدية»، بالنظر إلى قانون المحروقات السابق، الذي يُطلق عليه أيضاً «قانون بوتفليقة»، الذي اعتبره متابعون «معقّداً» وتسبب في نفور شركات الطاقة. هذه المناقصة هي الأولى أيضاً في ظل قانون المحروقات الجزائري الجديد الذي دخل حيز التطبيق نهاية 2019، والذي تقول السلطات إنه تضمن تدابير تحفيزية للمستثمرين الأجانب، ومن بينها إعفاءات ضريبية وجمركية فضلاً عن عقود تقاسم الإنتاج والأخطار كذلك.

محطة غاز في الجزائر، 22 سبتمبر 2023 (بلال بن سالم/ Getty)

وفي إطار النص الجديد المنظم لقطاع المحروقات في الجزائر، جرى توقيع عقود ثنائية فقط بين سوناطراك وشركات دولية عاملة في البلاد، على غرار إيني الإيطالية وسينوبك الصينية وإيكوينور النرويجية وغيرها، لتطوير اكتشافات نفطية وغازية. وأعفى قانون المحروقات الجزائري الشركات الأجنبية من دفع الرسم على القيمة المضافة في مرحلة البحث والاستكشاف أو ما يسمى بـ «نشاط المنبع»، في ما يتعلق باستيراد السلع والخدمات المرتبطة مباشرة بهذا النشاط. كما أعفيت الشركات الأجنبية من الرسم على النشاط المهني خلال المرحلة ذاتها، إضافة لإعفاءات من الرسوم والضرائب والحقوق الجمركية على واردات السلع والتجهيزات، والمواد والمنتجات المستخدمة في أنشطة استكشاف و/أو استغلال حقول المحروقات، كما ألغت الوثيقة الرسوم على التوطين البنكي المتعلقة باستيراد خدمات موجهة لأنشطة المنبع (الاستكشاف والتنقيب والإنتاج).

تحقيق

الغلاء ينهش اللبنانيين

النازحون فريسة السوق الموازية وانعدام الرقابة

وجد النازحون من المناطق المعرضة للعدوان الإسرائيلي أنهم أمام تحد جديد يزيد من معاناتهم، حيث انتشرت سوق موازية طاولت المواد الأساسية لتوفير إيوائهم في المراكز والمدارس والشقق الفارغة، حيث ترتفع أسعار الغذاء والفرش إلى مستويات قياسية

بيروت ـ **أندريا الشوفي**

يواجه النازحون من المناطق اللبنانية المعرضة للعدوان الإسرائيلي، ظروفاً قاسية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، مع انتشار سوق موازية للمواد الأساسية التي يحتاجونها في مراكز الإيواء وفي الشقق السكنية الفارغة التي يستأجرونها، خصوصاً الفرش والمدفآت والأغطية والمواد الغذائية الأساسية. وأدت هذه الظاهرة إلى تصاعد الأسعار إلى مستويات قياسية، بحيث لم تعد مسألة تأمين الاحتياجات اليومية أمراً ممكناً للعديد من هؤلاء، إذ إن الاستغلال والاحتكار، اللذين يسيطران على الأسواق، يزيدان من معاناة النازحين، الذين باتوا فريسة سهلة للغلاء الفاحش وانعدام الرقابة. وحالياً، يواجه السوق اللبناني أزمة حادة في توفير الفُرُش والأغطية للنازحين، حيث يعاني من نقص واضح في هذه المواد اللوجستية، ومن تمكن من الحصول عليها يضطر لدفع أسعار مرتفعة. أحد أصحاب المصانع في منطقة عرمون، القريبة من بيروت، أوضح أن الطلب المتزايد على الفُرُش الإسفنجية دفعهم إلى رفع الأسعار نظراً لصعوبة استيرادها وارتفاع تكلفة الشحن، حيث ارتفع سعر الفراش الإسفنجي الواحد من 10 دولارات إلى أكثر من 40 دولاراً. كما زادت أسعار الأغطية من أربعة وستة دولارات إلى 15 دولاراً، بينما ارتفعت أسعار الوسادات من أربعة دولارات إلى 14 دولاراً، ومن المتوقع استمرار الارتفاع مع زيادة عدد النازحين في لبنان الذين تجاوزوا المليون شخص، مما يزيد الضغط على هذه المواد.

استغلال الحرب

وأوضح الصحافي خلدون جابر الذي ينشط في توفير المواد الأساسية للنازحين في مراكز الإيواء لـ «العربي الجديد» أنه مع بداية مرحلة النزوح تمكن مع أصدقائه وزملائه من توفير المساعدات الغذائية، لكن واجههم صعوبات في تأمين الفُرُش الإسفنجية. حيث تم تأمين حوالي 1000 فرشة بتمويل ذاتي، إلى أن ظهرت أزمة الفُرُش واحتكارها من قبل بعض المصانع ورفع أسعارها في بعض المناطق.

1,3 مليون هو العدد الإجمالي للنازحين وفق هيئة الطوارئ الحكومية، فيما 179 ألفاً و500 نازح مسجلون في مراكز الإيواء الرسمية، البالغ عددها حوالي 973 مركزاً، ويستمر هذا الرقم في الارتفاع

وبالرغم من وجود تجار يعرضون أسعاراً لا تتجاوز 12 دولاراً في منطقتي راشيا الوادي وطرابلس، إلا أن الأسعار في بيروت وصلت إلى أكثر من 40 دولاراً. وأشار إلى أنه بعد أزمة الفُرُش الإسفنجية ظهرت أزمة مياه الشرب اليومية، مما أجبر الأهالي على الشراء بسبب توقف شركات المياه عن تسليم عبوات المياه أو رفع أسعارها.

من جهتها، أكدت ناشطة اجتماعية فضلت عدم ذكر اسمها، أنها واجهت صعوبة، مع عدد من النازحين، في تأمين الفُرُش والأغطية وحتى المواد الغذائية نتيجة لارتفاع الطلب المفاجئ عليها. وأشارت إلى وجود تلاعب في الأسعار من قبل بعض التجار، حيث إن البعض قدم المساعدة وباع الفُرُش بأسعار لا تتجاوز 10 دولارات، بينما طلب البعض الآخر 40 دولاراً. كما ارتفعت أسعار الوسادات من أربعة دولارات إلى أكثر من 11 دولاراً.

تفسير الدولة

من جهة أخرى، قرر صاحب سوبرماركت «هاني» في حاصبيا جنوب لبنان عدم رفع الأسعار رغم صعوبة نقل البضائع من بيروت، مبرراً ذلك بأن الناس فقدت وظائفها، وما زال بإمكانه تلبية احتياجاتهم. وأكد أنه في حال فرض حصار أو زيادة في التكاليف، سيضطر إلى زيادة الأسعار، لكنه رفض الانخراط في الاحتكار. ولفت رئيس هيئة تنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية الخليجية، إيلي رزق، في حديث خاص لـ "العربي الجديد" إلى أن هناك تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد نتيجة عدم تحضير الشعب اللبناني لاحتمالية نشوب حرب، وأوضح أنه عندما لا تقوم القيادات السياسية بتهيئة شعبها للحرب، لا يتم تخزين المواد الأساسية، الغذائية والإنسانية التي يحتاجها الناس، وخاصة في ظل وجود نازحين والحاجة إلى تجهيز مراكز إيواء. وأضاف رزق أن الحرب فُرضت على الشعب، مما أدى إلى نقص كبير في المواد الأساسية بسبب الطلب المفاجئ وغير المتوقع عليها، مثل الفُرُش والأغطية، حيث لم يكن السوق المحلي يمتلك مخزوناً كافياً أو صناعات قادرة على تلبية احتياجات أكثر من مليون نازح، هذا الوضع خلق سوقاً موازية، وأدى إلى انقطاع بعض السلع، مما دفع الدولة إلى طلب استيرادها، ولكن تبين أن شحن هذه المواد مكلف جداً. وأشار رزق إلى أن لجنة الطوارئ التي أنشأتها الهيئات الاقتصادية لمواكبة انعكاسات الحرب، اكتشفت أن شحن ألف فُرشة، على سبيل المثال، يتطلب ست بواخر، أما بالنسبة لتخزين المازوت والبنزين، فالشركات كانت تمتلك مخزوناً طبيعياً في الأيام العادية، ولكن اليوم نحن مضطرون إلى استيراد كميات أكبر، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء وزيادة الطلب على المازوت، مشيرًا إلى أن إسرائيل قامت بتجهيز شعبها منذ بداية الحرب على غزة، في حين لم يحدث ذلك في لبنان، وأكد رزق على ضرورة إيجاد حلول سريعة لوقف الحرب، مشددًا على أن استمرارها سيؤثر على الاستقرار المالي والنقدي، وسيؤدي إلى انهيار العديد من القطاعات، خاصة القطاع الخاص الذي يعاني من أعباء مالية ضخمة لتأمين الرواتب، في ظل تراجع بنسبة 90% من الأعمال التجارية.

ارتفع سعر الفرشة الإسفنجية الواحدة من 10 إلى 40 دولاراً

لم تقم الدولة بتحضير الناس للحرب ولا باستيراد مواد كافية

غياب الرقابة

بدورها صرّحت ندى نعمة، نائب رئيس جمعية حماية المستهلك لـ «العربي الجديد»، بأن غياب الرقابة الرسمية في هذه الأزمة أدى إلى تفاقم الاحتكارات وانتشار السوق الموازية، مما يتيح المجال لما يعرف بـ "تجار الأزمات" للاستفادة من الأوضاع. وأوضحت أن هؤلاء التجار يستغلون الأزمة من خلال إخفاء البضائع ومنع عرضها، مستغلين حاجة الناس الملحّة لشراء حاجياتهم، حتى لو بأسعار مرتفعة، دون تقديم أي شكوى. وأضافت نعمة أنه مع بداية الأزمة، عندما كان النازحون يبحثون عن أماكن أو مراكز للإيواء، شهدت الأسواق ارتفاعاً كبيراً في الطلب على الفُرُش الإسفنجية، الوسادات، والأغطية.

وحالياً، هناك ارتفاع ملحوظ في الطلب على المواد الغذائية والمياه والحبوب. وأكدت أن الجمعية قامت بجولات ميدانية، وتبين أن هذه المواد لا تزال متوفرة في الأسواق ولم تنقطع، ولكن ينبغي على المستهلكين عدم الرضوخ للأسعار المرتفعة، بل البحث عن أماكن أخرى لشراء حاجياتهم وتقديم شكاوى عند اكتشاف حالات احتكار.

وأكدت نعمة أن السوق الموازية تتيح تحقيق أرباح غير شرعية لبعض الأفراد على حساب جيوب الناس، مشيرة إلى أن هذه الظاهرة تلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد، خاصة في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ عام 2019 وعدم اتخاذ أي حلول فعالة، كما أوضحت أن غياب فرص العمل والاستثمارات يزيد من تعقيد الوضع. وأشارت إلى ضرورة أن يتصرف التجار بمسؤولية وألا يستغلوا معاناة الناس، فهناك العديد من الأشخاص الذين فقدوا ممتلكاتهم أو اضطروا لمغادرة منازلهم ولا يملكوا سوى قوتهم اليومي. لذلك، من المهم أن يلتزم التجار بالربح المعقول والمشروع، وعدم استغلال الأوضاع لتحقيق مكاسب غير أخلاقية. وأكدت أن الاقتصاد يعتمد على مبدأ العرض والطلب، ولكن في لبنان، سواء قبل الحرب أو بعدها، يتسم النظام الاقتصادي بالاحتكار دون وجود منافسة حقيقية.

جني الثروات من مآسي الحرب

يشرح الخبير الاقتصادي، أنطوان فرح، لـ«العربي الجديد» أن الأزمات والحروب تفتح الباب أمام ممارسات غير شرعية، وأحياناً غير أخلاقية، حيث يجري استغلال مآسي الناس لجني الثروات. وأشار إلى أن الأزمة بدأت في لبنان مع الطلب الكبير على الفُرُش الإسفنجية والأغطية والوسادات، فأعداد النازحين كانت ضخمة، وكانوا بحاجة ماسة إلى هذه المواد في مراكز الإيواء، ولكن الكميات المتاحة في السوق كانت محدودة وموجودة لدى تجار محددين، مما أدى إلى استغلال الوضع ورفع الأسعار بشكل مبالغ فيه. وأشار فرح إلى أن الزيادة المنطقية في أسعار بعض السلع خلال أوقات الحرب قد تكون مبررة، نظراً لارتفاع تكاليف الاستيراد والتأمين على الشحن وغيرها. ومع ذلك، أكد أن هذا لا يمنع من وجود بعض الأفراد الذين يستغلون هذه الظروف، وهنا تأتي مسؤولية وزارة الاقتصاد في الرقابة والتدخل عند الضرورة، دون المساس بمبدأ الاقتصاد الحر الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي اللبناني. وأوضح أن المنافسة كانت العامل الأساسي في خفض الأسعار سابقاً، ولكن اليوم، مع تفاقم الاحتكار، أصبح من الصعب الاعتماد على المنافسة وحدها.

توزيع الفرش على نازحين في طرابلس، 29 سبتمبر 2024 (أناتوليا برار/ فرانس برس)